المعطاة أعلاه . ولو اعتبرنا هذا الوضع عينة للنقاش حولها ، لكان بالامكان الاستنتاج انه كلما تقادم الزمن على وجود الاحتلال ، كلما اتسعت فرص ابتلاعه للصناعات في المناطق المحتلة ، اما بالدمج او بالاغلاق .

فالآلات والمواد الخام المستوردة لصناعات المناطق المحتلة تخضع لنفس الشروط التي تخضع لها الصناعة الاسرائيلية المدعومة كليا من السلطة ، والتي يكون رأسمالها حكوميا في احيان عديدة .

الجدول التالي يبين توزيع الاعتماد السكاني على قطاعات الانتاج في الضفة الغربية :

على الزراعة ٣٠ بالمئة
على البناء ٢٢ بالمئة
على الصناعة ١٦ بالمئة
على التجارة ١١ بالمئة
على الخدمات ١١ بالمئة
على اعمال اخرى ١١ بالمئة .

وهذا الجدول يبين توزيع عمال المناطق المحتلة على العاملين في اسرائيل على قطاعات الانتاج :

اعمال البناء ٥٦ بالمئة
الزراعة ١١ بالمئة
الصناعة ١٩ بالمئة
اعمال اخرى ١٤ بالمئة .

بمقارنة الجدولين نجد أن العاملين في الصناعة من عمال المناطق المحتلة « باسرائيل » اعلى نسبيا من عمال المناطق العاملين في صناعات المناطق نفسها ، هذا على الرغم من ان العمل الصناعي الذي يمارسه عمال المناطق « باسرائيل » متخلف ، ويشكل قاع العمل الصناعي في « اسرائيل » .

أما من حيث التوزيع العددي ، فالجدول التالي يوضح العدد الذي تحوز عليه الصناعة في المناطق المحتلة :

العاملون في الصناعة والزيادة التي طرأت عليهم من ١٩٧٠ الى ١٩٧٥

السنة	اجمال العاملين بالصناعة	الزيادة بالالف	اجمال العاملين بالصناعة في « اسرائيل »
١٩٧٠	٢٣٫٤	٠	٢٫٣
١٩٧٥	٣٣٫٣	٩٫٩	١١٫٩

الزيادة بالالف	اجمال العاملين في الصناعة في المناطق المحتلة	الزيادة بالالف
٠	٢١٫١	٠
٩٫٦	٢١٫٤	٠٫٣

العام	المستخدمون في الصناعة بما فيها مناجم ومقالع وكراجات
١٩٧٠	٢١٫٠٠٠
١٩٧٢	١٩٫٠٠٠
١٩٧٣	١٤٫٠٠٠

وهكذا نلاحظ ان الزيادة في عدد العاملين بالصناعة داخل المناطق المحتلة هامشية جدا جدا ، في حين ان الزيادة في عدد عمال المناطق العاملين بالصناعة لا في اسرائيل كانت عالية جدا بالمقارنة معها في المناطق المحتلة ، وهذا مؤشر على عدم النمو الصناعي فيها .

وأبعد من هذا ، فان انعدام الزيادة العددية هذا يعني ميل الصناعة المحلية الى الانحطاط ، حيث يفترض نموا معينا كل عام ، بمعنى ان التوقف عام ١٩٧٥ عند نفس الرقم الكائن لعام ١٩٧٠ يعني انعدام النمو ، أي الانحطاط .

ان ما ينطبق على العلاقات الاقتصادية بين المركز والمحيط ينطبق كذلك على العلاقة بين المناطق المحتلة واسرائيل ، حيث ترتفع اسعار منتجات المركز باكثر من ارتفاع اسعار منتجات المحيط ، ففي حين ارتفعت اسعار وارداتها بنسبة ٨٠ بالمئة ، وهذا يقود الى تدمير الواقع الانتاجي في هذه المناطق وتعدم امكانية تراكم فائض انتاجي يتم توظيفه في توسيع قطاعات الانتاج .

يقول مسؤول كبير في شركة صناعة البلاستيك بالمناطق المحتلة ان اسعار المواد الخام التي تستعملها الشركة ارتفعت بنسبة ٣٠٠ بالمئة ما بين عامي ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤ ، اضافة الى أن المصنع يعمل بخمسين بالمئة من كامل طاقته لان السوق المحلي لا يستوعب كامل الانتاج ، ولان هناك صناعات اسرائيلية تنافس الصناعات المحلية مجهزة برأسمال أعلى ، وتكنيك ارقى ، وقروض بفوائد قليلة .

بالمقابل تسعى مصانع الاعلاف في المناطق المحتلة (التي تأخذ المواد الخام من اسرائيل) الى انشاء شبه روابط احتكارية في الانتاج والاستهلاك لكي تضمن تسويق الانتاج حيث يكون المساهم بحاجة للانتاج ومضطر (مصلحيا) للاستهلاك منه .

وقد تقدمت مجموعة من الرأسماليين المحليين الى السلطات منذ ١٩٧١ للحصول على رخصة لمصنع دهان ، ولم يأخذوا الموافقة والشيء نفسه لمصانع اخرى .

كما تعاني مصانع المناطق المحتلة من قلة الطاقة الكهربائية ، حيث تجبر شركة كهرباء القدس ، مثلا ، على اعطاء قوة كهربائية للمستوطنات الاسرائيلية المحيطة بها . اما نابلس فقد مر على طلبها استيراد موتورات جديدة عدة سنوات الا ان اخذت مؤخرا اذنا بالاستيراد .

ومع ان الرأسمال الاسرائيلي لم يشرع كليا بغزو المناطق المحتلة لبناء قاعدة انتاجية له فيها ، الا ان هناك الكثير من التعاقدات السرية بين مصانع في المناطق المحتلة وشركات اسرائيلية . وقد ابتدأ هذا في صناعات الاحذية ، الخياطة ، الاثاث .

الجدول رقم (٤)
العمل التعاقدي(*)

السنة	السوق باللترات « الاسرائيلية » بالالاف	الزيادة المئوية
١٩٦٨	٨١٠	٠
١٩٦٩	١٣٨٥	٧١
١٩٧٠	٣٨٠٠	١٧٤
١٩٧١	٦١٠٠	٦١

وهذا يوضح التزايد المطرد في راسمال هذه الصناعات وفي مرحلة متقدمة من وجود الاحتلال بالمنطقة :

ولعل عدم توسع الصناعات « الاسرائيلية »(١) داخل المناطق المحتلة راجع الى العوامل التالية :

١ ـ الخاطر السياسية والامنية حيث لا يشعر الراسمال الاسرائيلي بالامان الرحلي والمستقبلي على نفسه داخل المناطق المحتلة .

٢ ـ لان هذه الصناعات تستغل عمال المناطق المحتلة فيها مباشرة ، ولان مسافة تنقل العمال ونقل الانتاج سهلة وقصيرة جدا .

٣ ـ سهولة ربط الصناعات المحلية بالصناعات الاسرائيلية لتكون الاولى امتدادا عضويا للثانية .

٤ ـ لان مخطط سلطات الاحتلال توسيع الغزو الاستيطاني بديلا للغزو الصناعي ، على ان تقوم في المستوطنات الصناعات المطلوبة والممكنة .

عادل سماره

* عن كتاب اربع سنوات على الحكم العسكري في المناطق المحتلة ـ دراسة الدفاع الاسرائيلية ـ ص٧٦ .

(١) راجع بهذا الصدد « حالة معينة » مقال التسلل الاسرائيلي الى الاقتصاد الفلسطيني (الجديد ، حيفا ـ عدد ٧ سنة ١٩٧٥ ـ عادل سماره) .

الوطن والغاصبون

■■

عصيان في اذاعة العدو

هدد الصحافيون والموظفون في الاذاعة الصهيونية باعلان الاضراب العام المفتوح ازاء تصلب السلطات الحكومية التي تمنعهم من اذاعة التقرير الخاص حول اعمال السلب والنهب والقتل الجماعي التي نفذتها قوات جيش العدو اثناء غزوها لجنوب لبنان في اذار من العام الماضي .

وقالت لجنة الصحافيين في الاذاعة مؤخرا أن من حق الاذاعة ان تطلع الجميع على التجاوزات اللاانسانية التي نفذها الجيش داخل وخارج الحدود .

ومن المعروف أن السلطات الحكومية منعت صحافيي الاذاعة من نشر تفصيلات اضافية على تقرير المفتش العام للحكومة الذي عدد مخالفات وجرائم القتل والسرقة التي نفذها جنود وضباط جيش العدو في جنوب لبنان .

هذا وتتزايد حدة التوتر تباعا بين الصحفيين في مؤسسة الاذاعة والتلفزيون الصهيونية التي تحظى باستقلال اداري ومالي وبين حكومة بيغن التي تحاول فرض نهجها وافكارها على المؤسسة منذ وصولها للحكم في نيسان من عام ١٩٧٧ .

■■

مشاكل الشرطة

قالت وكالة رويتر ، نقلا عن احد المسؤولين الصهاينة ، ان اربعة من كبار ضباط الشرطة الاسرائيلية قد طردوا من وظائفهم لاشتراكهم في مظاهرة ضد قانون يحظر تشكيل نقابة للشرطة .

والجدير بالذكر ، ان قانونا مدنيا نافذا اقره البرلمان « الاسرائيلي » يحظر الانتماء الى عضوية النقابة .

هذا وقد هدد ضباط شرطة العدو بالاضراب والقيام بمظاهرة في الاسبوع الماضي ان لم تنفذ مطالبهم . ولكن وزارة الداخلية وحكومة بيغن تشددت في موقفها وقررت فصل رجال الشرطة الذين يشتركون في هذه التظاهرة ، وهذا ما ادى لفشلها .

■■

الجنوب والشمال في تل ابيب

هدد شبان المنطقة الجنوبية من تل ابيب ، وهي منطقة الاحياء الفقيرة في المدينة ، السلطات الادارية للمدينة بانهم سوف يقومون بتنفيذ سلسلة من الهجمات ضد الاحياء الغنية من تل ابيب ان لم تسارع هذه السلطات للعمل على المساواة بين المنطقتين .

هذا وقد اكد المدعو البيلخ رون رئيس منظمة الاحياء الفقيرة في تل ابيب ان الحكومة الليكودية ومجلس بلدية المدينة يعملان لصالح الاحياء الغنية وبهملان الاحياء الفقيرة ، واشار الى ان مشاكل السكن في المنطقة الفقيرة ستؤدي الى تدهور احوال الشباب ومسادهم وانخراطهم في عصابات تضر بالمجتمع ، ولم يستبعد ان تقوم بتنظيم هجمات على الاحياء الغنية .

■■

الخلافات داخل الحكومة

يعتقد المراقبون السياسيون داخل الاراضي المحتلة ان حكومة بيغن مجتاز حاليا اخطر ازمة تعرضت لها منذ عامين .

وقالت وكالة الصحافة الفرنسية ان خلافات تزداد عمقا يوما بعد يوم ظهرت داخل حكومة الليكود وخاصة بين وزير الخارجية موشي ديان ووزير الحربية عزرا وايزمان .

وقد زادت الخلافات بين الوزيرين من جراء السياسة الاقتصادية التي ينهجها وزير المالية سمحا ارلتش اضافة للانتقادات المتبادلة بين الطرفين .

لكن يبدو أن هذه الخلافات لم تؤثر على اتخاذ موقف موحد داخل الحكومة الاسرائيلية بشأن العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية .

■■

حوادث الطرق !

ذكرت مصادر الشرطة الصهيونية أن ١٦٥٢ مستوطن صهيوني اصيبوا في حوادث الطرق خلال شهر حزيران الماضي قتل منهم ٤٣ شخصا ، وكانت اصابات ٣٢٦ منهم خطيرة .

واشارت الى أن عدد حوادث الطرق بلغت ١٢٢٥ حادثة منها ٣٥ حادثة سقط فيها قتلى ومصابين باصابات خطرة .

ومن الجدير بالذكر أن العدو الصهيوني يضيف القتلى والجرحى الذين يسقطون خلال عمليات القوار من مستوطنيه وجنوده الى ارقام المصابين في حوادث الطرق .

■■

ازمة مياه

الكيان الصهيوني يعاني في هذه الايام ازمة مياه حادة . فقد صرح مسؤولون في « شركة المياه الوطنية » الاسرائيلية أن « اخر قطرة ماء ستسقط من الحنفيات في الايام المقبلة.

واشار المسؤولون الى أن « اسرائيل » شهدت فصلي صيف جافين ، احدهما حار على نحو استثنائي وان نسبة ٩٥ في المئة من موارد « اسرائيل » من المياه الجوفية قد نضبت .

طائرة الاستطلاع الصهيونية

اوردت مجلة الجيش الصهيوني « بمامنيه » في عددها الاخير ، تفصيلات جديدة عن الطائرة « هوك آي » ـ عين الصقر ـ الاميركية الصنع ، المتطورة جدا ، والتي تستخدم كمحطة طائرة رادارية للانذار المبكر .

وكان سلاح الجو الصهيوني قد كشف رسميا منذ اسبوعين ، عن امتلاكه هذه الطائرة وعن وضعها في الاستخدام الفعلي ، مع اسلحة متطورة اخرى زودت الولايات المتحدة بها « اسرائيل » ولا توجد سوى في الترسانة الاميركية .

وتقول المجلة ، ان طائرة (هوك آي) اذا وضعت في مكان مناسب ، فانها تستطيع مراقبة جميع المجال الجوي «الاسرائيلي» ، وان حسابات (الهوك آي) تستطيع ليس فقط كشف الطائرات وتسجيل معاركها الجوية ، وانما تستطيع ايضا كشف الاسلحة البرية او البحرية حتى ولو كانت قطعا بحرية صغيرة ، اما ثمنها فهو خمسون مليون دولار .

ووزن الطائرة حوالي ٢٤٫٣ طنا ، ويبلغ ارتفاعها ٥٩ر٩م ، وعرضها ١٧ر١٧م ، والمسافة ما بين طرفي جناحيها ٢٤٫٥م ، ولها محركان من نوع طوربيد .

وتبلغ السرعة الملاحية لطائرة (الهوك آي) حوالي ٥٠٨ كم في الساعة ، واقصى سرعة لها هي ٥٩٣ كم في الساعة فقط . وتستطيع الاقلاع من على مدرج طوله ٥٧٦ م فقط . اما عدد طاقم الطائرة فهم خمسة ، طياران وثلاثة في مراقبه .